



أ.د. نبيل جعفر المرسومي *: إمكانية استخدام المخزونات النفطية الاستراتيجية الامريكية في الحد من ارتفاع أسعار النفط

أثارت فكرة وجود خزين استراتيجي يعمل للتخفيف من الصدمات النفطية ويستغل للتحوط ضد نقص الإمداد، أثارت اهتمام الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية من تأسيسها عام 1974 لذلك اتجهت العديد من هذه الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة إلى إنشاء خزين نفطي استراتيجي يعادل 90 يوماً من صافي الواردات النفطية لكل دولة منظمة تحت لواء الوكالة، ومنذ ذلك الحين يؤدي الخزين النفطي الاستراتيجي وبالذات الخزين القومي الأمريكي دوراً فاعلاً في إعادة التوازن لسوق النفط في حال فقدانه، إذ تعتمد الولايات المتحدة إلى إطلاق الخزين للمحافظة على سعر النفط في حال نقص الإمداد والعكس وارد أيضاً، فعند وجود وفرة في المعروض النفطي جاعلة من سعر النفط منخفضاً تقوم الولايات المتحدة بملء المستودعات بغية سحب الكميات الإضافية من السوق.

تحتفظ الولايات المتحدة بأكثر من 600 مليون برميل (يعادل احتياجات النفط الخام الذي تستورده الولايات المتحدة من "أوبك+" لأكثر من عام) في 62 مستودعاً تحت الأرض يتم تخزينها في كهوف الملح موزعة على أربعة مواقع في تكساس ولويزيانا. ويحتوي كل موقع



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

على عدة كهوف من الملح الصناعي تصل إلى كيلومتر واحد (3300 قدم) تحت الأرض، حيث يتم تخزين النفط. ويعد تخزين النفط في كهوف تحت الأرض أرخص بكثير من الاحتفاظ به في خزانات فوقها، وأكثر أماناً؛ لأن التركيب الكيميائي للملح والضغط الجيولوجي أسفل الأرض يمنع أي تسرب محتمل للنفط. وبموجب قانون عام 1975 الذي وقعه الرئيس الأميركي جيرالد فورد، يمكن للرئيس فقط التصريح بالإفراج عن مخزونات النفط إذا كان هناك «انقطاع شديد في إمدادات الطاقة». ورغم هذه القيود، فأى نفط يُسحب من المخزون الاستراتيجي للنفط يتم بيعه في عملية ربما تستغرق أسبوعين، إذ يعد النفط في المخزون الاستراتيجي غير مكرر بالكامل، إذ يجب معالجته ليتحول إلى وقود يمكن استخدامه للسيارات والسفن والطائرات. تم استخدام المخزون الاستراتيجي للنفط الأميركي آخر مرة في عام 2011 عندما دفعت الاضطرابات الناجمة عن ثورات «الربيع العربي»، الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية، إلى إطلاق 60 مليون برميل من النفط للحد من انقطاع إمدادات الطاقة. وتعرض الإدارة الأميركية إلى تساؤلات حول جدوى الاحتفاظ بكل هذا الاحتياطي الضخم من النفط، في وقت يزداد فيه إنتاج الطاقة في البلاد

تعد المخزونات النفطية الاستراتيجية نقطة التوازن بين العرض والطلب. وفي الفترات التي يتجاوز فيها الإنتاج معدل الاستهلاك، يتم تخزين النفط الخام والمنتجات البترولية المشتقة منه لاستخدامها مستقبلاً. وفي فترة الأزمة الاقتصادية 2008 وما بعدها، مثلاً ارتفعت مستويات المخزونات إلى مستويات قياسية في الولايات المتحدة غيرها من الدول الصناعية الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. و في المقابل عندما يكون الاستهلاك أكبر من الإنتاج يتم



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

الاعتماد على المخزونات لتغطية العجز في الإنتاج. وبالتالي فإن المخزونات هي عامل احتياطي احترازي لا غنى عنه لأي دولة.

يؤثر التغير في مستويات الخزين النفطي في الدول الصناعية وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح على معدلات الطلب على النفط الخام والمشتقات النفطية ومن ثم على اسعار النفط. ترتبط المخزونات بعلاقة طردية مع توقعات أسعار النفط في المستقبل، فإذا كانت التوقعات بأن النفط سيكون أعلى سعرا، تسعى الدول المستوردة إلى بناء مخزونات كبيرة والعكس صحيح. لكن أيضا حين ترتفع مستوى المخزونات بشكل ملحوظ لأطراف السوق، يكون هذا مؤشرا على أن الإنتاج الحالي أكبر بكثير من الاستهلاك، وبالتالي تبدأ أسعار النفط الحالية في الانخفاض إلى مستوى يوازن بين وفرة العرض وبطء الاستهلاك. تحاول بعض الدراسات ان تثبت أن المخزونات النفطية من مؤشرات السوق الدالة على تغيرات أسعار النفط الخام ولهذا السبب حظيت العلاقة بين المخزون النفطي وسعر النفط بالبحث الجاد منذ زمن طويل. وقد توصلت احدى الدراسات الى ان الارتبط بين سعر النفط ومجموع المخزونات النفطية في دول OECD هو -0.422، وتشير درجة الارتباط الى وجود عوامل أخرى تؤثر في اسعار النفط وهي التي تفسر الجزء الاكبر من تغيراته.

يجري الحديث بقوة حاليا في السوق النفطية عن إطلاق جزء من المخزون النفطي الأمريكي الاستراتيجي إما بالتنسيق مع الحلفاء داخل وكالة الطاقة الدولية والتي تضم دولا أمثال ألمانيا والمملكة المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية أو حتى بمفردها. كما يمكن للولايات المتحدة ان تسعى إلى إطلاق المخزونات بالتحالف مع دول غير أعضاء في وكالة الطاقة الدولية مثل



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

الصين والهند.
يقتصر إطلاق المخزون النفطي الاستراتيجي على 30 مليون برميل وهي كمية صغيرة ومتواضعة، وتشير تقديرات صادرة عن "جولدمان ساكس" أنه حتى إذا تم إطلاق 60 مليون برميل في إطار حالة طوارئ قصوى سيؤدي هذا إلى انخفاض أسعار النفط بأقل من 5%. اي ما يحصل هو مجرد تأثير هبوطي مؤقت في الأسعار الفورية وليس حلا دائما لاختلال التوازن بين العرض والطلب ولذلك لن يتم تعادي نقص المعروض من النفط في السوق إلا من خلال تنسيق الجهود بمشاركة الصين ودول أخرى. اذ تمتلك الصين حاليا لأكثر من مليار برميل نפט خام من المخزونات النفطية تكفي لتلبية احتياجات الصين لمدة 90 يوما ، منها 243 مليون برميل مخزنة في منشآت حكومية، وهناك 114 مليون برميل تخزنها الدولة في منشآت تجارية، و655 مليون برميل مخزون تجاري للشركات في الصين علما ان الصين هي المستورد الأول للنفط الخام بأكثر من 11 مليون برميل يوميا . ويرتبط هذا الحجم الكبير من المخزونات من خشية الصين من احتمال ان تلجأ الولايات المتحدة في المستقبل في اطار الحرب الاقتصادية بينهما الى غلق مضيق ملقا الذي تتدفق من خلاله نحو 80% من استيرادات الصين النفطية مما يؤدي الى خنق الاقتصاد الصيني ، كما يمكن ان يشكل هذا المخزون النفطي عاملا مهما في الاستراتيجية الصينية الرامية الى التأثير على أسعار النفط العالمية اذا ما تجاوزت سقوفا معينة تلحق الضرر بالنمو الاقتصادي الصيني .

وفي ضوء الزيادة الحادة في أسعار الغاز الطبيعي والفحم في جميع أنحاء العالم ، وزيادة حركة السفر والتنقل ورفع القيود عنها خاصة في الولايات المتحدة، إضافة إلى تعافي الطلب العالمي



أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

بوتيرة سريعة بسبب انتعاش حركة التنقل والسفر والطيران ، واستمرار قيود العرض من جانب مجموعة "أوبك +" والمنتجين الأمريكيين ، ومحدودية الاستثمار في الهيدروكربونات والبنية التحتية، كل هذه العوامل تجعل من الصعب كبح جماح اسعار النفط من خلال السحب من مخزونات النفط الخام الاستراتيجي الامريكي فقط .
(*) أستاذ علم الاقتصاد في جامعة البصرة

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 7 تشرين ثاني / نوفمبر 2021